

Distr.
GENERAL

S/1999/1218
6 December 1999

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية العراق المؤرخة ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ والمتضمنة موقف العراق من قراري مجلس الأمن ١٢٧٥ و ١٢٨٠ (١٩٩٩) والتحذير من محاولات استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء أداة للضغط والابتزاز بغية تمرير المشروع البريطاني.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع رسالتي ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد حميد حسن

السفير

الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة
إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء العراق

وجدت ضروريا أن أوضح لسيادتكم موقف العراق من قرار تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء لمدة أسبوع واحد تنتهي في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وفق القرار ١٢٨٠ وقبل ذلك القرار الخاص بالتمديد لمدة أسبوعين.

إن موقف العراق بعدم التعامل مع هذا القرار والقرار السابق (١٢٧٥) هو بسبب أن هذا التمديد غير عملي ومثير للسخرية إذ تعرفون من خلال تجربة تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في المراحل الست الماضية أن مثل هذا التمديد ليس قابلا للتطبيق.

وأود أن أؤكد بأن قرارنا بعدم التعامل مع هذا القرار (١٢٨٠) ليس له صلة برفضنا للمشروع البريطاني الذي يجري التداول حوله في مجلس الأمن.

إن العراق يرفض المشروع البريطاني رفضا قاطعا لأن هذا المشروع يعيد كتابة قرارات مجلس الأمن السابقة بشكل سيئ ومعرض بعد أن أوفى العراق بالتزاماته الأساسية بموجبها ويفترض أن يؤدي المجلس التزاماته بموجب تلك القرارات بإصدار قرار فوري برفع الحصار بصورة شاملة بدون شروط ولأن المشروع البريطاني يفرض شروطا جديدة متعسفة على العراق لا يمكنه قبولها لأنها تهدد سيادته ومصالحه الوطنية وليس في هذا المشروع أي فائدة لشعب العراق بل هدفه الحقيقي هو وضع العراق تحت الوصاية وفق ما امتد إليه الخيال المريض لمعدي مشروع القرار وأيضا تأجيل رفع الحصار وخداع الرأي العام العالمي وربما أهداف أخرى، ومن الواضح أن هناك محاولة لاستخدام برنامج النفط مقابل الغذاء أداة للضغط والابتزاز بغية تمرير المشروع البريطاني.

إن العراق مستعد للتعامل مع تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء لفترة جديدة لمدة ستة أشهر ويأمل أن يتضمن هذا التمديد التحسينات التي طالبنا بها والتي اقترحتموها في مناسبات سابقة والتحسينات التي اقترحتها عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن وفي مثل هذا التوضيح يصبح كل شيء واضحا ومن يريد خلط الأوراق يتحمل هو مسؤولية موقفه وليس العراق، ومن يريد اتخاذ قرارات من طرف واحد تفترض طبيعتها أن تدخل في الاعتبار موقف وإرادة الطرف أو الأطراف الأخرى يتحمل وحده أيضا مسؤولية اتخاذ قرارات منفردة والتنصل عن قرارات سابقة وبذلك يضع سابقة تفضي إلى إمكانية التنصل من الالتزامات السابقة على أساس الفرصة والقدرة.

(توقيع) طارق عزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء
